

التنسيق بين لبنان وسورية ضروري استعداداً لمعركة «عرسال 2» الآتية حكماً لأن الظروف المناخية في الجرد تحتّم على المسلحين مغادرتها والتوجه إلى داخل البلدة

مجلس الوزراء اللبناني جدد الثقة برئيسه ولم يضع أي قيود عليه للتفاوض من أجل إطلاق العسكرين المختطفين الحصار الإسرائيلي ما زال مفروضاً ومشدداً على قطاع غزة وترحيب بأي اتفاق فلسطيني يدفع عجلة الوحدة والمصالحة



تنوعت المواضيع والملفات المحلية والدولية والإقليمية التي تناولتها البرامج الحوارية السياسية الإذاعية والتلفزيونية ووكالات الأنباء، فعلى الصعيد اللبناني الداخلي كان ملف العسكرين المختطفين والمواجهات التي يخوضها الجيش اللبناني مع التنظيمات الإرهابية موضوعاً أساسياً كما هو الحال منذ بداية أحداث عرسال واختطاف العسكرين، ورأى عضو كتلة التغيير والإصلاح النائب نبيل نقولا أن التفاوض في ملف العسكرين يجب أن يتم مع معلمي داعش، مؤكداً «ضرورة أن يتم تطبيق التبادل والمقاومة على أرض الدولة المفاوضة كي لا يسرح ويمرح الإرهابيون في لبنان».

ولم يغب موضوع غزة عن تلك البرامج، ففي وقت أعلن القيادي في حركة فتح يحيى رباح «أن قطاع غزة سيصبح بعد عطلة عيد الأضحى في يد الشرعية الفلسطينية، حيث ستعود الحياة الطبيعية من خلال عودة الأمور المدنية بصورة تدريجية»، أكد رئيس اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار النائب الفلسطيني جمال الخضري «أن الحصار الإسرائيلي ما زال مفروضاً ومشدداً على الرغم من مرور شهر على انتهاء العدوان»، لافتاً إلى أن «إسرائيل» ما زالت تفرض الحصار الذي يؤثر على كافة مناحي الحياة في قطاع غزة».

ومن جانب متصل آخر، أكد عضو اللجنة المركزية العامة للجبهة الشعبية عماد أبو رحمة «أن التجارب السابقة للاتفاقات الثنائية بين حركتي فتح وحماس أثبتت أنها غالباً ما تكون ضارة لأنها تبقى الأمور رهن طرفي الصراع على السلطة، كما أنها تكون عرضة للفشل عند أول خلاف».

وفي الشأن العراقي وعلى وقع الغارات الجوية التي يشنها التحالف الدولي ضد مقرات «داعش» في سورية والعراق، أكد وزير الدفاع الأميركي السابق ليون بانيتا «أن إبقاء قوات أميركية محدودة العدد في العراق كان سيساعد في توجيه الإرشادات للجيش العراقي حول طريقة التعامل مع المسلحين المرتبطين بتنظيمات إرهابية وكذلك العنف الطائفي الذي يجتاح البلاد»، محذراً «من تحول العراق إلى ما يشبه أفغانستان خلال فترة حكم طالبان لها».

وفي سياق متصل، انتقد الباحث الأميركي في الأمور الإسلامية رضا أصلان تعصب وسائل الإعلام التي تعمم الأحكام بشأن «الدول الإسلامية في ما يتعلق بحرية المرأة والعنف، في حين أن هذه الأحكام تمثل أنظمة هذه الدول لا الإسلام».



باينيتا لـ «سي أن أن»: إبقاء قوات أميركية في العراق كان سيساعد في ضرب الإرهاب

هاجم وزير الدفاع الأميركي السابق، ليون بانيتا، الرئيس باراك أوباما، قائلاً: «لو استمع إلى نصيحتي حول ضرورة إبقاء قوات أميركية في العراق لما تدهورت الأمور بهذه السرعة»، متنبهاً ببيت الأبيض بـ«السماح بإفلات» رئيس الوزراء العراقي السابق نوري المالكي من مهمة التوصل إلى اتفاق يتيح بقاء القوات الأميركية، ومحذراً «من تحول العراق إلى ما يشبه أفغانستان خلال فترة حكم طالبان لها».

وقال بانيتا، في إشارة إلى مذكراته التي تصدر الأسبوع المقبل: «حتى هذا اليوم ما زلت أؤمن بأن إبقاء قوات أميركية محدودة العدد في العراق كان سيساعد في توجيه الإرشادات للجيش العراقي حول طريقة التعامل مع المسلحين المرتبطين بتنظيمات إرهابية وكذلك العنف الطائفي الذي يجتاح البلاد».

وأضاف بانيتا: «من كان يؤيد وجهة نظرنا كان يعتبر أن البيت الأبيض كان يتوق إلى التخلص من عبء الملف العراقي إلى حد الاستعداد لسحب كامل القوات عوض الدخول في اتفاقية تسمح لنا بالاحتفاظ بنفوذنا ومصالحنا، مؤكداً أن العديد من الضباط الكبار في الجيش الأمريكي والمنطقة كانوا يؤيدون وجهة نظري».

وتابع بانيتا: «كان المسؤولون يرغبون في التوصل إلى اتفاق يتيح بقاء القوات في حال تمكن المسؤولين في وزارتي الخارجية والدفاع من فعل ذلك، ولكن في غياب مبادرة الرئيس تمكن المالكي من الإفلات، وفشلت جهود التوصل إلى اتفاق».

واعتبر «أن سرعة التدهور الأمني في العراقي بدأت كل المكاسب التي كانت واشنطن قد حققتها طوال سنوات وجود قواتها بذلك البلد»، قائلاً: «الأخبار الواردة من العراق تزجني إلى أبعد حد، ومن وجهة نظري فإن الهجوم الذي يشنه تنظيم داعش يزيد بشكل واضح من خطر تحول العراق إلى ملجأ آمن للقاعدة، بشكل يشبه وضع أفغانستان قبل هجمات 11 سبتمبر/ أيلول».

وأضاف: «بعد كل ما فعلناه من أجل لضرب كبار القادة في تنظيم القاعدة وتحطيم نواتها الأساسية، فإن جهودنا كلها قد تذهب أدراج الرياح في حال سمحنا للتنظيم بإعادة بناء قواعد عملياته في الشرق الأوسط».



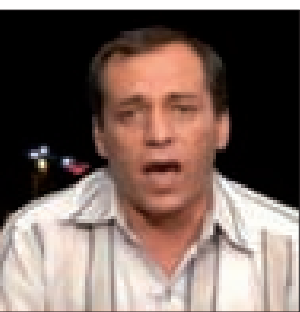
الحصار الإسرائيلي لم يرفع عن غزة بعد

أكد النائب الفلسطيني جمال الخضري، رئيس اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار، «أن الحصار الإسرائيلي ما زال مفروضاً ومشدداً على الرغم من مرور شهر على انتهاء العدوان»، مضيفاً: «ما زالت إسرائيل تفرض الحصار الذي يؤثر على كافة مناحي الحياة بقطاع غزة».

وشدد الخضري على «أن رفع الحصار يعني فتح كل المعابر، وإزالة القيود المفروضة على حركة الأفراد والبضائع، وعدم وجود قوائم ممنوعات على البضائع التي يُسمح بإدخالها إلى غزة، والسماح بالتصدير بشكل كامل، والسماح بحركة المواطنين من غزة وإلى الضفة الغربية وأي مكان آخر».

وؤدّ إلى «ضرورة أن يكون هناك ممر آمن يربط الضفة الغربية بالقطاع»، مشيراً إلى أنه «لم يتم لمس أي تغيير في هذه الأمور حتى الآن، وهذا يعني أن الحصار ما زال مفروضاً».

وذكر الخضري «أن الحصار أثر ولا يزال يؤثر على المناحي البيئية والاجتماعية والتعليمية وخلف آثاراً خطيرة على جوانب الحياة المختلفة، ولعل أبرز هذه الآثار منع دخوال مواد البناء اللازمة لإعادة إعمار القطاع»، وأشار إلى «أن عشرات آلاف العائلات الفلسطينية التي دمّرت منازلها لا تزال بدون ماوى وتنتظر إعادة البناء».



أبو رحمة لـ «القدس نت»: نرحب بكل اتفاق يدفع عجلة المصالحة والوحدة

اعتبر عضو اللجنة المركزية العامة للجبهة الشعبية عماد أبو رحمة، «أنه من دون اللجوء إلى مؤسسات جديدة متفق عليها بين الكل الفلسطيني لإدارة الشأن العام والسياسي ستبقى الحالة الفلسطينية أسيرة اعتبارات خاصة لطرفي الانقسام ومصالحهم الخاصة».

ورأى أبو رحمة «أن التجارب السابقة للاتفاقات الثنائية بين حركتي فتح وحماس أثبتت أنها غالباً ما تكون ضارة لأنها تبقى الأمور رهن طرفي الصراع على السلطة، كما أنها تكون عرضة للفشل عند أول خلاف».

وأكد «أن الجبهة الشعبية ترحب بأي اتفاق من شأنه أن يدفع عجلة المصالحة والوحدة الوطنية إلى الأمام وتبني الانقسام الفلسطيني»، مجدداً «المطالبة بعقد الإطار القيادي لمنظمة التحرير الفلسطينية، لأنه بمعاينة المظلة الجامعة لكل الفلسطينيين من دون استثناء»، مشيراً إلى «أن هذا الإطار مطلوب منه مناقشة كل ملفات المصالحة وآليات تنفيذها في شكل فوري وعاجل ووضع السياسات الفلسطينية».



نقولا لـ «الجديد»: السنيورة هو المسؤول عن الوضع المالي السيئ في لبنان

أشار عضو كتلة التغيير والإصلاح النائب نبيل نقولا إلى «أن الكتل ليس ضد المقايضة لتحرير العسكرين المختطفين، ولكن يجب أن تتم المقايضة خارج الأراضي اللبنانية»، مشيراً إلى «أن هناك جهات مولت ودعمت تنظيم داعش، ولذلك يجب أن يتم التفاوض مع معلمي داعش، مؤكداً «ضرورة أن يتم تطبيق التبادل والمقايضة على أرض الدولة المفاوضة كي لا يسرح ويمرح الإرهابيون في لبنان»، وأوضح نقولا «أن كتلة التغيير والإصلاح لا يعرف ما يحصل في تطورات المفاوضات في ملف المختطفين العسكرين».

وفي ما يخص سلسلة الرتب والرواتب أوضح نقولا أنه «لا يوجد بلد في العالم يجمع بين العسكري والاستاذ في السلسلة، ويجب على الدولة أن تفصل مسار سلسلة العسكرين عن سلسلة القطاع العام»، معتبراً «أن سلسلة الرتب والرواتب خبيثة، وهناك خطأ في النظام المالي اللبناني بأسره»، مشيراً إلى «أن المسؤول الحقيقي عن كل ما وصل إليه الوضع المالي في لبنان هو رئيس كتلة المستقبل النائب فؤاد السنيورة»، لافتاً إلى «أن السنيورة لا يزال يتحكم بالبلد من الناحية المالية».

وأشار نقولا إلى «أن التشريع هو تشريع، ولا يوجد شيء اسمه تشريع الضرورة، ويجب أن يكون هناك فصل بين السلطات والاعتدال البلد في حال حصول فراغ بأحد المؤسسات».

وفي موضوع رئاسة الجمهورية أكد نقولا «أن كتلة التغيير والإصلاح يريد رئيساً للجمهورية يتمتع بالقوة، وإذا اعتبرنا مركز رئاسة الجمهورية مارونيا فالجنرال عون لديه 19 نائباً مارونياً، أي أكثر نسبة من النواب، وإذا كان المركز مسيحياً فهو يملك أكثر نسبة تأييد شعبي بين المسيحيين»، مشيراً إلى «أننا كلبنيانيين ومسيحيين بحاجة إلى وصول الجنرال عون للرئاسة، ونحن الذين نريد وليس هو من يريد الرئاسة».



خوري لـ «صوت لبنان»: الخطوط مفتوحة بين الريبة والمختارة

أوضح النائب وليد خوري «أن الحراك الذي يقوم به النائب وليد جنبلاط لم يظهر على حقيقته بعد، وهو يحاول من موقعه الحياضي القيام بحركة لتقريب وجهات النظر بين المتخاصمين لإنتاج صيغة توصل الأمر إلى خواتمها، ما ينعكس إيجاباً على البلد».

وأكد خوري «وجود خطوط مفتوحة بين الريبة والمختارة ستنعكس بشكل مريح على الملفات العالقة، ونعول في هذا الإطار على اللقاء الذي سيجتمع الرئيس سعد الحريري مع النائب وليد جنبلاط».

من جهة أخرى، ذكر خوري «بموقف كتلة التغيير والإصلاح من التمديد لمجلس النواب الواضح والمبدي»، وقال: «الأمور كما في تشير إلى أننا ذاهبون في اتجاه التمديد للمجلس النيابي»، محذراً «من الوضع المتمازج في عرسال والذي لا يمكن أن يستمر على ما هو عليه».



أصلان لـ «سي أن أن»: السعودية أقرب حليف أميركا ونظامها يمارس قطع الرؤوس

انتقد الباحث الأميركي في الأمور الإسلامية رضا أصلان تعصب وسائل الإعلام التي تعمم الأحكام بشأن «الدول الإسلامية في ما يتعلق بحرية المرأة والعنف، في حين أن هذه الأحكام تمثل أنظمة هذه الدول لا الإسلام».

وقال أصلان: «التعميمات التي تطلقها بعض القنوات على المسلمين غبية، كأن تقول مثلاً في السعودية النساء لا يقدن السيارات وأن تقول إن ذلك يمثل الإسلام، بالطبع لا فهذا يمثل السعودية. السعودية هي واحدة من أكثر الدول تطرفاً في تطبيق هذه الأشياء، ففي نفس الشهر الذي كنا نتحدث فيه عن داعش وعمله الوحشية في العراق وسورية، كانت السعودية التي تعد حليفاً مقرباً أميركياً تقطع رأس 19 شخصاً، فكيف تعميماً، ولا بد للإعلام أن ينقل الحقائق كما هي، وأن يُسمي الأشياء باسمائها».



يحيى رباح لـ «قدس نت»: قطاع غزة في يد السلطة بعد الأضحي

قال القيادي في حركة فتح يحيى رباح «أن الأمور الإيجابية تتوالى، حيث ستعود الحياة الطبيعية بصورة تدريجية بعد عودة الشرعية الفلسطينية إلى قطاع غزة».

وأعلن «أن قطاع غزة سيصبح بعد عطلة عيد الأضحى في يد الشرعية الفلسطينية، حيث ستعود الحياة الطبيعية من خلال عودة الأمور المدنية بصورة تدريجية».

ورفض رباح التأكيد على نشر قوات من حرس الرئاسة الفلسطينية على معبر رفح بعد العيد قائلاً: «كل الأمور واردة بعد العيد، إذا اجتمعت حكومة الوفاق في غزة وأستلمت مهامها».



عرجي لـ «صوت لبنان»: المهّم الأول هو تحرير العسكرين

أكد وزير الثقافة المحامي روني عرجي «أن مجلس الوزراء ناقش في جلسته الأخيرة ملف العسكرين المختطفين بهدوء وبمسؤولية وبحسن وطني عال».

وقال رداً على سؤال عما إذا كانت هناك إيجابية في هذا الإطار قال عرجي: «أن بدء المفاوضات في إطار جدي قد يُعتبر من الأمور الإيجابية».

وأوضح أنه خلال الجلسة أعطى كل وزير رأيه، حيث تمّ تحديد الثقة برئيس الحكومة الذي وعد أنه سيعود إلى المجلس قبل اتخاذ أي قرار بالنسبة إلى هذا الموضوع الدقيق، كما أننا لم نشأ أن نضع أية قيود في وجهه وأعطيناها الصلاحية اللازمة للتفاوض، لافتاً إلى أنه نظراً إلى دقة وحساسية الموضوع فإن التفاصيل تبقى سرية وهنأ الأكبر هو المحافظة على حياة العسكرين المختطفين وتحريرهم».

وعن إمكانية إطلاق موقوفين من السجون اللبنانية في إطار هذه المفاوضات قال الوزير عرجي: «أن موضوع إطلاق أي موقوف من السجون اللبنانية يخضع لاعتبارات قانونية بحسب ملف كل موقوف، فإذا كان قيد المحاكمة من الممكن أن يُحلى سبيله، وإذا كان قد صدر بحقه حكم من المجلس العدلي الذي تكون قراراته نهائية وغير قابلة للمراجعة فلا سبيل لإطلاق سراحه إلا بأحد أمرين، الأول بعفو عام يصدر عن المجلس النيابي، أو بعفو خاص يصدر عن رئيس الجمهورية، وبالتالي ان أي حل يجب أن يخضع للقوانين اللبنانية المرعية الإجراء في هذا الإطار».



الأعور لـ «النشرة»: إذا أردنا بناء دولة فالأجدر انتخاب عون رئيساً

أوضح عضو كتلة التغيير والإصلاح النائب فادي الأعور «أن ما أشيع عن طرح حملته لرئيس الحزب التقدمي الاشتراكي النائب وليد جنبلاط يقضي بانتخاب رئيس الكتل النائب ميشال عون رئيساً لسنتين، سمعناه في الإعلام لكننا لم نناقشه في الريبة»، لافتاً إلى «مجموعة من الرسائل الإيجابية التي أطلقها جنبلاط في اتجاه الريبة لكن موضوع الانتخابات الرئاسية لا تزال دونة عقبات طالما لم تتأمن أكثرية الثلثين لعقد جلسة تفضي إلى انتخاب العماد عون رئيساً».

واعتبر الأعور «أن المشهد الإيجابي الذي يدفق في اتجاهه النائب جنبلاط لا يمكن أن يكتمل من دون تيار المستقبل»، وقال: «العماد عون هو رجل المرحلة بامتياز، فإذا أرادنا بناء دولة الأجدر بنا انتخابه رئيساً».

وعن الرسالة «الخاصة جد» التي حملها الوزير أكرم شهيب من جنبلاط إلى الريبة، أشار الأعور إلى «أن عون سيكشف عن مضمونها في الوقت المناسب».

وأوضح الأعور «أن النائب جنبلاط يسعى من خلال سلسلة اللقاءات التي يعقدها إلى التوصل إلى مجموعة من النقاهات بين فرقاء الداخل خصوصاً أن عدداً من الملفات بات مستعجلاً وأبرزها موضوع الانتخابات النيابية»، مجدداً «رفض التكتل السير بالتمديد للمجلس»، وقال: «نحن خارج أي صفقة نتحدث عن تجديد ولاية المجلس من دون إجراء انتخابات».

وتطرق الأعور إلى الملف الأمني، لافتاً إلى «أن معركة عرسال 2 واقعة حكماً إذا لم يستردك الجيش الأمر سريعاً جداً»، لافتاً إلى «أن الظروف المناخية الاستثنائية في المنطقة تحتّم على المسلحين مغادرة الجرد قريباً والتوجه إلى داخل البلدة».

وشدد الأعور على «وجوب التنسيق مع الحكومة السورية والجيش السوري لدحر الأخطار عن لبنان من بوابة عرسال أو غيرها»، وأضاف: «كلنا يعلم أن لا قدرة للجيش اللبناني الذي لا يمتلك الإمكانيات اللازمة أن يخوض المعركة وحيداً».

وفي موضوع سلسلة الرتب والرواتب، أشار الأعور إلى «أن السلسلة التي عرضت في الهيئة العامة كانت تحوي خلا كبيراً ولا تتخطى مبدأ المساواة بين أساتذة القطاعين العام والخاص، أضف إلى ذلك عدم مساواة في درجات العسكرين والمدنيين».

وأثنى الأعور «على إحالتها إلى اللجان لإعادة درساها وتصحيح الخلل، خاصة في ما يتعلق بحقوق العسكرين الذين يحمون لبنان في هذه المرحلة بجاسدهم وأرواحهم».



فتفت لـ «أوت تي في»: التهديد ضرورة دستورية في غياب رئيس للجمهورية

كد عضو كتلة المستقبل النائب أحمد فتفت أنه «لم تكن هناك مقايضة في أي لحظة من اللحظات في شأن التمديد والسلسلة، وهذا ما أفتناه بالأمس (أول من أمس)».

ورأى فتفت «أن التمديد في رأينا ضروري جداً، خصوصاً أنه ضروري دستورياً في غياب رئيس للجمهورية حتى لا تقع في الفراغ».

وقال: «هو ضروري أيضاً لأنه من الواضح الكلام الذي قالته الأجهزة الأمنية عبر وزير الداخلية أن لا إمكانية أمنية لإجراء الانتخابات».

وختم حديثه قائلاً: «نحن في غياب رئيس للجمهورية لن نشارك في الانتخابات، وإذا حاول البعض فرض هذه الانتخابات فنحن لن نشارك فيها، ونحن على استعداد لسحب ترشيحنا».